

عن الفسل فلو تبطل طهارة بانقضاء المدة والرابع ذكره بقوله **ومضى المدة**
 للمقيم والمسافر واعلم ان مضي المدة ونزع الخف غير ناقض في الحقيقة
 انما الناقض الحدث السابق لكن الحدث يظهر عند وجودهما فاضيف
 النقص اليهما زيدي وقوله **ان لم يخف ذهاب رجله من البر** يعني
 اذا انقضت المدة المسح وهو مسافر يخاف ذهاب رجله من البر
 لو نزع خفيه جاز المسح عليهما من غير توقيت كالجيرة زيدي فعلى
 هذا يستوعب الخف بالمسح على ما هو الاولى واكثره وقالوا ان
 انقضت مدة المسح وهو في الصلاة ولم يجد ماء فانه يمضي على
 صلاته في الاصح اذا فائدة في النزاع لانه للفصل ولا ماء كما في الخانية
 ومن المشايخ من قال تفقد صلوة وهو شبه زيدي معلل بسراية
 الحدث الى الرجل لان عدم الماء لا يمنع السراية فيتم ويصلح كالمو
 بقي من اعضائه لمعة ولم يجد ماء ففلسها به فانه يتيمم فكذا هذا
 انتهى وتبعه في الفتح بحر **وبعد الثاوية الاضية** وهي نزع الخف
 وابتلال البثر القدم ومعنى المدة **غسل رجله فقط** ولا يلزم
 غسل باقي الوجود واعلم انه بقي من النواقض الخروج وخروج
 الوقت للمعذور **ولا يجوز المسح** اي لا يصح **على عمامة وقلنسوة**
ورقع وقفازين وهذا مما اختلف فيه لانه في الخف ثبت بالنص
 على خلاف القياس فلو يلحق به غيره وايضا المشقة في نزع
 هذه الاشياء بخلاف الخف فامتنع الا حاق زيدي وعند الامام

عمر

يجوز المسح على العمامة اذا البها على طهر عيني وقلنسوة ما يلف عليه
 العمامة والبرقع ما نستره المرأة وجهها والقفازين ما يعل لليديين
 وقد يحشى بقطن بازلا رترز على السا عدين يلبس في اليدين من
 البرود وقد تحذه الصياد من جلد ولبد يتيق به نحو مخلب الصقر
فصل في الجيرة ونحوها اذا اقصى او جرح او كسر عضوه فشد
بخرق ارجيرة وكان لا يستطيع غسل العضو ولا مسحه وجب
المسح اي على الجيرة والجيرة عيذان من جريد تلف بورق و
 ترتبط على العضو المنكسر وفي السراج لو كان لا يمكنه الفسل الا بالماء الحار خاصة ايج عليه
 بالماء الحار وبجيرة المسح لاجل المشقة انتهى والظاهر الاول كما
 في البحر اي لزوم الفسل بالحار ولا فرق بالجيرة بين كونها في البدن
 او الراس غير انه ان بقي من الراس قدر الرابع سحبه والامسح على
 العصابة كما في البدن وفي القنينة اذا كان بالرأس وجع وهو يتضرر
 بالمسح سقط عنه وقد تقدم ويمسح **على الكرامش** **العضو هو**
الصحيح لثاوي يورى الى فساد الجراحة والاستيعاب **وكفى المسح على**
ما ظهر من الجسد بين عصابة المفقد ولا يلزم ايصال الماء الى
 الموضوع الذي لم تستره العصابة ويكفيه المسح فلاذ لما جزم به في
 الخلاصة لانه لو تكلف ذلك ربما ابلت العصابة ونفذت
 البلية الى موضع الجرح قال في الرخصة وهو الاصح نهى تصريف **المسح**
 على الجيرة وخرقة القرمة وعصابة المفقد **كالفسل** لما تحتمل **فلا**

مطهر حكمه غيره

تعلق الفسل عليه